المستشفى في المشروع الاستعماري الفرنسي في الجزائر

د.كريم ولد النبية
جامعة الجيلالي ليابس
سيدي بلعباس .

كان الاستعمار يعطي لنفسه حق الانتفاع بالمستعمرة في ثرواتها وأيضًا في استغلال شعوبها ! لقد وضعت السلطة الاستعمارية الفرنسية السكان الجزائريين داخل سجن كبير في شكل «نظام إستعماري » ظالم،وأصبح لضباط المكاتب العربية ولشيوخ البلديات الصلاحيات الكاملة وللحكام الإداريين في البلديات المختلطة ومساعديهم الحرية التامة في استغلال الجزائريين.و عليه تعد ظاهرة تردي المستوى الصحي نتيجة لتدهور الوضع المعيشي للجزائريين في غياب أدنى المساعدات والإيغاثات العمومية.لقد كان من المفروض أن تقدم الإدارة الفرنسية إصلاحات لفائدة الجزائريين،غير أن الذي حدث هو مجرد وعود فقط كالتي صدرت عقب الحرب العالمية الأولى ورغم ذلك لم يحدث أي تحسن صحي.

صحيح أنه من واجب الإدارة اتخاذ الإجراءات التي من شأنها المحافظة على صحة العمومية للسكان،بوقايتهم من أخطار الأوبئة و الأمراض المعدية.غير أن الإدارة المحلية الاستعمارية كانت تستعمل هذه الوسيلة لتطبيق أهداف تعسفية .

أولاً – أخطار الصحة العمومية.

إلى جانب حالة الفقر كان الجزائري يعاني من انعدام وسائل الحياة الضرورية.فلا مدارس ولا طرقات ولا مكاتب بريد،ولا مصالح لحفظ الأمن تتكفل بالجزائريين في بلديات الصلاحيات الكاملة.وإن وجد الأمن في البلديات المختلطة فكان تعسفيًا ظالمًا في دواوير من قبل دايرة الخيالة التابعة لقايد الدوار...ولا مياه شرب طبعًا بل لا ماء للري رغم وجود بعض السدود القريبة لكنها بنيت لخدمة مصالح الكولون فقط. ومن حسن حظ الجزائريين أنهم كانوا يوظفون تقاليدهم الدينية والتضامنية في تدبر مشاكلهم و تنظيم أحوالهم عند المصائب و الكوارث الطبيعية، رغم إمكانياتهم المحدودة.

الرغم الدور المتواضع جدًا الذي لعبته بعض الجمعيات الخيرية محاولة التخفيف من أزمة الفقر والجوع،إلا أنها ظلت بمثابة كوبًا من الماء وسط محيط ! وأمام هذه الوضعية انتشرت آفات اجتماعية كالسرقة للحصول على الغذاء ،الأمر الذي جعل الإدارة الاستعمارية توظفها كحجة لإعادة تجديد قانون الأهالي عدة مرات.

لقد ظهرت فعلاً العشرات من جمعيات الإغاثة والجمعيات "الخيرية"،لمساعدة الفقراء والمحتاجين وجمع الإعانات وتنظيم اليانصيب[1] بهدف «غرس الأمل للفقراء»[2] لعلها تحقق الحلم الاستعماري في الجزائر.ومن هذه الجمعيات الخيرية نذكر ما لا يقل عن ثلاثة وعشرون جمعية "خيرية"كبيرة في عمالة وهران و هو عدد يدل على تفشي ظاهرة الفقر و

الجـوع، لدرجـة أن تـسمياتها تعـدّدت هـي الأخـرى فنجـد عنـد ترجمتهـا[3]:«المكاتـب الخيرية،شـركة نجـدة المـسلمين،جمعية لقمـة العيش،نـساء فرنـسا،الأمومة سـان فنـسان،سان بول،جمعيـة جـان دارك...وغيرهـا مـن الجمعيات الخاصة بالجاليات الاسبانية واليهودية كذلك ». لا داعـي للتـذكير أن الإدارة الاسـتعمارية كانـت تفـضل رجـال الـدين المـسيحيين في تـسيير الجمعيات الخيرية و صرف «الأموال العمومية» على الفقراء[4].هذه الشهادة للحاكم العام نفسه تدل على أن مـصلحة الوقايـة العامـة في البلـديات كـان وجودها شكليا فقط: في مراسلة إدارية من حاكم عمالـة وهـران، إلى رئـيس بلدية سيدي بلعباس عام 1903،يكتب: « أذكركم أنه نتيجـة لاقـتراح الـذي أرسلته إلى السيّد الحاكم العام شارل جونار،لقد استفدتم من مبلغ مالي خاص يسمح لكم ببنـاء مراكـز الرعايـة الـصحية لأهـالي في الأحيـاء العربيـة،وفقًا للدراسات التي أجراهـا المهنـدس المعمـاري الـذي كلفتـه بلـديتكم يـوم 27 أكتوبر1903،لكن يبـدوا أن هـذا المبلـغ تم توظيفـه في عمليـة تـرميم المراكـز الصحية الخاصة "بالأوروبيين" في بلديتكم.أرجوا أن تخبروننا بتفاصـيل هـذه القضية »[5].نلاحظ أن الإدارة المحلية في العمالة و البلديات كانت تخـصص مبلغا ضئيلا من ميزانيتها للصحة العامة فهو لم يتجاوز ثلاثة وسبعون ألفا من الفرنكات القديمة في كامل وهران[6].زيادة على السكوت الذي كانت تبديـه المصالح الإدارية الرسمية اتجاه الأوبئة [7]في الكثير مـن الأحيـان.إن جريـدة الأخبار(L'Akhbar) [8]وهي جريـدة حكوميـة،بمجرد ظهـور انتـشار وبـاء في الجزائر،تكف عن نشر قائمة الوفيات في صفحاتها !

ثانيًا – حملات تلقيح الجزائريين.

عمليات التلقيح الإجباري التي فرضتها الإدارة الفرنسية على الجزائريين، نتيجة الأوبئة الخطيرة،رفضها الكثير منهم بسبب ظهور إشاعات على أنها مكيدة استعمارية دبرت لهم قصد التخلص منهم نهائيا.بل واعتبرها المؤرخون[9] سببا من أسباب هجرة الجزائريين إلى الخارج .ثم أن التلقيح في نظر الجزائريين كان يعني التعقيم[10].ومن المؤكد أنه قد تم وضع جهود التطور العلمي في مجال الطب في خدمة الاستعمار[11] عن طريق تجريب اللقاح والأدوية على الجزائريين.لقد سجل الطبيب في التقرير الذي اعتمد عليه الكثير من الباحثين أن عمليات التلقيح لم تكن واسعة جدا،فهي لم تمس إلا بعض المناطق الساحلية كعنابة،الجزائر،وهران ومستغانم. في ما يلي بعض الأرقام التي تعبر عن حقيقة التلقيح في عمالة وهران أنموذجًا.

جدول : تلقيح الجزائريين في المناطق المدنية ــ بلديتي .ص.ك وهران و مستغانم -1849-1860

السنوات	بلدية وهران	بلدية مستغانم	مجموع البلديات الساحلية في الجزائر (vaccination)
1849	1617	00	1879
1850	25	280	500

1851	243	30	2649
1852	00	00	5518
1853	2248	148	3628

المصدر : أنجز هذا الجدول من خلال تقرير أنيلي / CAOM/Série F80 (Rapport Agnely)

الإدارة المحلية الاستعمارية كان لها أهداف غير معلنة من خلال تلك الحملات المتكررة لعمليات التلقيح خلال أواخر القرن التاسع عشر من دون تحضير مسبق وهي تعلم جيدًا الموقف الرافض للجزائريين،بالنسبة لهم في ذلك الوقت التلقيح أسلوب استعماري كغيره من الأساليب،يتم تجريبه عليهم.وهذا يدل على عدم وجود ثقة متبادلة بين الجزائريين والإدارة الاستعمارية المحلية. لا نستبعد كذلك أن الأوروبيين كانوا ينشرون الدعايات المغرضة حول التلقيح هدفها دفع الجزائريين إلى الهجرة وبيع أراضيهم الزراعية بأثمان زهيدة في إطار الاستيطان الخاص.لأن حركة الاستيطان الحر نشطت من جديد بصدور قانون فارني والذي استهدف القضاء على الملكية الجماعية للقبائل وقانون 1887 أو فارني الصغير الذي سمح ببيع الأراضي المشاعة في المزاد العلني الأمر الذي فسح المجال أمام المضاربين و اليهود. ونشير أيضًا أن الإدارة استعملت،حجة الوقاية من الأمراض المعدية لمنع الجزائريين من أداء فريضة الحج[12].

ثالثًا - المستشفيات و المستوصفات.

في بداية الاحتلال ركزت السلطة الاستعمارية على نظام صحي عسكري وفقًا لانتشار عناصر جيوش الاحتلال المختلفة وأيضًا وجود العنصر الأوروبي في الجزائر،وهذا ما يفسر أن المستشفيات الأولى كانت كلها **عسكرية** : أولها مستشفى الداي (باب الواد) في الجزائر العاصمة عام **1830**،ثم المستشفى وهران عام **1832**،ثم الدويرة ومستغانم عام **1835**، قالمة**1837**، ثم دشنت مستشفيات عسكرية أخرى في سيدي بلعباس ،عنابة والبليدة...

أما أول مستشفى مدني في الجزائر فقد دشّن يوم أول أوت **1854** ،وهو المعروف باسم مستشفى «مصطفى باشا». إن هذه المستشفيات كلها كانت طبعًا لصالح الأوروبيين.في عام **1845** كان عدد الأطباء في كامل المدن التلية سوى خمسة عشرة طبيبًا ! وهو عدد لا يكفي حتى للتغطية الصحية للمجتمع الأوروبي في شمال الجزائر.أمام هذا الوضع استنجدت السلطات الاستعمارية برجال الدين المسحيين وذلك من خلال نداء صريح صدر في الصحف الكولونيالية آنذاك.وحينها وصلت إمدادات الكنيسة حيث استقرت جمعيات مسيحية كأخوات الترينيتار (الثلوث) و أخوات سان جوزاف في كل من قسنطينة أولا ثم الجزائر و وهران.

أمام تجاهل فرنسا للسكان المحليين في مشروعها الاستعماري ،ظهرت أصوات إنسانية من الضباط السان سيمونيين تنادي السلطة الاستعمارية

بضرورة تحمل مسؤوليتها الحضارية المشبوهة والابتعاد عن الآنانية والشوفينية الحاقدة .فكان لا بد أن تتحرك الإدارة الاستعمارية وتتخلى نسبيًا عن سياسة الأرض المحروقة وتلتفت نحو السكان المحلين ليس إلا ،خاصة بعد أن انتهى حكم المارشال المستبد توماس بيجو في الجزائر عام 1844.

في يوم 30 جوان 1847 أصدرت السلطة الاستعمارية مرسومًا يفرض تأسيس مصلحة صحية داخل المكاتب العربية،ويلزمها باتخاذ سجلاً رسميًا يتابع نشاط المصلحة الصحية في الدواوير .ورغم ذلك فإن مستشفات الاستيطان لم تعين سوى ثلاثة أطباء في الجزائر وهران وقسنطينة،أي طبيبًا واجدًا لكل عمالة باعتبار أن مستشفيات الاستيطان هي التي كانت تتحكم في المؤسسات الصحية الأخرى وتأتي في قمة السلم الإداري.

استمر تجاهل الإدارة الاستعمارية للجزائريين اللذين تمسكوا من جهتهم بالطب التقليدي بينما استمر تطور الرعاية الصحية للسكان الأوروبيين حين تأسست ثاني مدرسة للطب[13] في العاصمة من طرف العميد كورتيلي (1863ـ 1933) بعد صدور قرار 03 أفريل 1857 باعتبار أن أول مدرسة أسسها الجيش (الضابط الطبيب بودانس ــ Baudens) في مدينة وهران عام 1832 وسرعان ما ألغاها المرشال فالي عام 1836 .ومع هذا ظلت مدرسة الطب في الجزائر العاصمة تضمن السنوات الأولى والثانية من الدراسة لنيل شهادة الطب العام إلى غاية سنة1878 (حيث كان طلبة الطب يواصلون دراستهم في المتربول).للتذكير أنه لغاية عام 1939 لم يتخرج من هذه المدرسة من الجزائريين سوى 41 طبيبًا،22 صيدليًا و 09 أطباء

أسنان.ووصل هذا المجموع من حاملي الشهادة من كلية الطب هذه عشية اندلاع الثورة التحريرية الكبرى إلى 165 فقط !

اعترفت الإدارة الاستعمارية رسميًا على لسان لويس شوفالي (L.Chevalier)رئيس بلدية الجزائر العاصمة:« أن خمسة وسبعون بالمائة من السكان الأهالي يعانون من نقص التغذية»[14].وفي محاضر مداولات المجلس البلدي لإحدى بلديات منطقة وهران،تم تدوين : « البلدية أقامت مراكز جمعت فيها الأهالي في حالة غيبوبة،بسبب الجوع المحدق بهم،وفرّت لهم الغذاء وبعض من الأدوية.ولما تحسنت أحوالهم بعد أربعة أيام، أعيد ترحيلهم بالقوة من قبل الإدارة المحلية إلى دواويرهم جنوب البلدية»[15].ويبدو أن هذا العمل الإنساني "الشاذ"الذي دام أربعة أيام، جاء بسبب احتفال الأوروبيين بميلاد المسيح عليه السلام ! كما أن أغلب الإجراءات المتخذة خلال فترة الحربين العالميتين اتخذت للحدّ من التوتر الذي كان سائدًا من جهة،وتقليص نزوح الأهالي المتزايد نحو المدينة .[16]من مؤشرات الفقر الذي أثقل كاهل الجزائريين،هو عدم قدرتهم على دفع الضرائب،حيث اشتكى شيوخ البلديات عن عجز "الأهالي" على دفعها. [17]

لم يكن يسمح للجزائريين الدخول إلى المستشفيات للعلاج إلا بعد إحضار رخصة إدارية خاصة يصعب الحصول عليها من قبل المصالح الإدارية لدى رؤساء الدوائر و الحكام الإداريين[18].لأن تلك الوثيقة كانت تمنح فعلا لعدد من الجزائريين لكن يشترط أن يكونوا من قدماء المجندين [19] .كما كان يفرض عليهم إحضار تصريح شرفي مصادق عليه في البلدية

الأصلية،علمًا أن هذا التصريح لا يعني أن العلاج يكون مجانًا،بل كان على الجزائريين المخضوضين دفع مستحقات العلاج.[20]

لقد نص المرسوم الصادر في26 نوفمبر 1919 على أن :« حق العلاج في المستشفيات مضمون لضحايا الحرب على أن تتوفر فيهم الشروط التالية:متحصل على منحة خاصة بشكل نهائي أو مؤقت،أو له منحة بشكل دائم ».وطبعًا هنا العلاج مضمون للمحارب القديم ليس لأنه "**جزائري**" بل لأنه يملك "**منحة**" .أي مبلغ مالي يدفع من خلاله مستحقات علاجه ! إنها براغماتية الإدارية الاستعمارية.

إلا أن التدهور الصحي الخطير وانتشار الأوبئة أجبر السلطة الفرنسية على إعادة النظر في سياستها الوقائية [21]خوفا من انتقال العدوى إلى الأوروبيين.فقامت بفتح مستوصفات استشفائية للجزائريين لكن في المدن الكبرى [22] مثل وهران،سيدي بلعباس وتلمسان بعدما كانت حكرا على الأوروبيين. وفي هذا نتذكر ما كتبه المارشال راندون في مذكراته : « أن مدرسة الطب بالجزائر،كان من المفروض أن تكون مدرسة لتكوين المعالجين الصحيين الأهالي،وسرعان ما حوّل المشروع لفائدة الأوروبيين».[23]

أما في المناطق النائية فقد تم التفكير في إقامة مستوصفات لتقديم الإسعافات الأولية للمرضى فقط.كما تم اقتراح توظيف أطباء من فرنسا يأتون إلى الجزائر،للتربص مدّة سنتين بهدف التقليل من الكارثة الصحية بمساعدة بعض الأعوان الجزائريين الذين يتم تكوينهم في مراكز مهنية

خاصة.لكـن هـذا الاقـتراح ظـل مجـرد مـشروع "ينـام" في مكاتـب الإدارة الاستعمارية.رغم أن سكان الجزائر كانوا أكثر من عشرة ملايين نـسمة مـنهم أقل من مليون أوروبي عام 1947،إلا أنـه لم يكـن يوجـد سـوى1851 طبيبًـا و660 مولدة،611 صيدليا،351 طبيب أسنان و من بين هذا العدد من الأطباء المذكورين ؛كان 1145 منهم يتمركز في المدن الثلاثة الكبرى :الجزائر،وهران و قسنطينة.

أما المدن السبعة الكبيرة الأخـرى فلـم يكـن يوجـد بهـا سـوى 50 طبيبًا،والباقي أي 350 طبيبًا موزعين من أربعة إلى ستة على مائة ألف ساكن. مدينة الجزائر وحدها كان يستقر فيها 78 طبيبا لكل مائة ألف ساكن، وهناك بعض الجهات يوجد بها طبيب واحد لكل عشرة آلاف ولكل ثلاثـون ألـف ساكن بل أكثر في مناطق الجنوب. في الريف كان كل شيء منعدم، فلا أطبـاء ولا ممرضون و لا مستشفيات،و ببساطة كل مـريض ينتظـر المـوت.وأغلـب الأطفال الذين يصابون بعاهات جسدية ودماغية نتيجـة ارتفـاع الحمى،كـان بإمكان إنقاذهم لو تم على الأقـل توزيـع الأدويـة المخزونـة في المـستودعات الكبرى.إنه أمر مؤسف فعلاً،بالنسبة لإدارات المحلية :الجواب كان دائمًا واحد هو عدم وجود وسائل التخزين الملائمة و المناسبة لتوفير الأدوية محليًا.

إن **مستشفى تلمسان** بحوالي ثلاثـون سـريرًا فقـط كـان المستـشفى الوحيد للجزائريين في كامل عمالة وهـران.و ميزانيتـه الـسنوية كانـت تقـدر سنويًا بحوالي أربعة آلاف فرنك فرنسي.[24]بعد عام 1898،تم إنـشاء خمـسة مستشفيات أخرى،غير أن الإدارة الاسـتعمارية الفرنـسية ظلّـت تأكـد علـى

ضرورة تسيير هذه المستشفيات من قبل **الجمعيات المسيحية** خاصة منها الآباء والأخوات البيض،واليسُوعيين.لقد أنشأت الإدارة الفرنسية حوالي97 مستوصفا للجزائريين و صفها فيوليت وصفا ينم عن إهمال السلطات الإدارية للصحة العامة في القطر الجزائري فيقول: « لقد وجدت المستوصفات الأهلية عندما تفقدتها في حالة لا يستطيع أي قلم وصفها، أبنية غزتها الرطوبة و بها عدد من الحجرات السيئة التجهيز. فلم يكن في القطر الجزائري كله إلا نحو خمسة عشرة مستوصفا لائقا حسن التجهيز.أما الأطباء الفرنسيين فقد كان عددهم **103** طبيب لكل دائرة مساحتها نحو **100** كيلومتر مربع وهذا العدد لا يكفي بالمرة،و يجب ألا ننسى الآفات العظيمة التي سببتها آفة الخمر في الأوساط الإسلامية فكانت السبب في الفقر وتدهور الأسر الأهلية».[**25**]

في تقرير[**26**]لمصلحة الرعاية العمومية والوقاية التابعتان للحكومة العامة بالجزائر عام **1929**،جاء فيه وصف دقيق للنظم الصحية و أنواع مؤسساتها المختلفة في الجزائر وذكر التقرير أن هناك خمسة أنواع من المستشفيات.

°**1**- مستشفيات **الاستيطان** وتأتي في هرم السلطة الاستعمارية مادام أنها كانت تتحكم في كل المستشفيات الأخرى.

°**2**- مستشفيات بلدية،ونقصد البلديات ذات الصلاحيات الكاملة طبعًا باعتبار تواجد العنصر الأوروبي بكثافة.

3°- مستشفيات ملحقة،وهي في حقيقة الأمر مستوصفات تابعة للمستشفيات المذكورة سابقًا.

4°- مستشفيات عسكرية وهي التي فقدت الكثير من صلاحياتها وإمكاناتها بعد تراجع النظام العسكري .

5°- مستشفيات- مستوصفات و هي التي كان بعضها قريب من السكان الجزائريين إلا أن إمكاناتها ظلت ضعيفة.

يعترف الحاكم السابق موريس فيولت، في تعليمية حكومية أرسلها إلى كافة الحكام الإداريين للبلديات المختلطة،وشيوخ ب.ص.ك في الجزائر يقول فيها : « أطلب منكم للمرة الأخيرة، إنتباهكم إلى الإجراءات التنظيمية لبلديتكم،لقد وصلتنا تقارير تثبت التهاون الفظيع فيما يخص الاستشارة الطبية،في الوقت الذي ينبغي توفير على الأقل ميزانية لذلك تقدر بألف فرنكا شهريا و هناك ميزانية تقدر بثلاثة آلاف فرنكا منحت لكم في بداية السنة لصرفها على النساء الحاملات،لكن لم يصرف منها إلا القليل في بعض البلديات».[27]

نسجل في هذا الصدد اقتراح أحد المفوضين الماليين تقديم مشروع في شكل مبالغ مالية إلى بعض الجمعيات التي تقدم مساعدات طبية للجزائريين.وقد قدرت تكلفة هذه مساعدات بـ18000 فرنك قديم تتحمل البلدية حوالي ألف فرنك[28] ،وهذا بعد اقتراح إعادة توسيع بعض المباني و تحويلها إلى مستشفيات.لكن هذا الاقتراح رفض طبعًا.

لعله من المفيد التذكير أيضا أن أول مستشفى "فرنسي- مسلم في فرنسا " [29] يعالج ما كان يطلق عنهم بالأهالي

و نقصد طبعًا الجزائريين قد تم إنشائه في باريس عام 1935. [30]

خاتمة :

هذا ما كان يخطط له الاستعمار الفرنسي في الجزائر و نستنتج مما تقدم أن المهمة الحضارية لفرنسا في الجزائر من جانب الرعاية الصحية إنما كانت تعني الأوروبيين فقط دون غيرهم. فلا غرابة إذن أن الحركة الإصلاحية عندما تعمد إلى تشخيص الواقع الجزائري بحثا عن العلاج الناجع، تقرر أن رأس الداء إنما هو الاستعمار.وأن الأوبئة التي أصاب الاستعمار بها الجزائر تتمثل في ثالوث أسود امتد كالإخطبوط مزامنًا أمراض ثلاثة هي الجهل، الفقر، المرض.فالجهل أفقدها الشعور بوجودها،والفقر أقعدها عن العمل،وشل أعضاءها عن الحركة، والمرض أذاب قوتها وذهب بريحها، فبقيت والحالة هذه عرضة للتلف والهلاك، والاضمحلال لولا دور الحركة الوطنية الجزائرية الحديثة التي أعادت بناء الثقة بالنفس والوعي الوطني.

الهوامش

[1] - **L'écho d'Oran** , du 04-jav-1937.
[2 - **L'écho d'Oran** , du 15-avr-1870 .
[3]- **L'écho d'Oran**, du 03-jav-1937
[4]- **C.A.O.M/AIX EN PROVENCE**,S/ **81F/D /1603/10604/** : santé, assistance/
Rapports de synthèses sur l'action sociale.
[5]- **Ibid** ,**série F80**/ dossier N° **1808**,
Lettre du préfet d'Oran au maire de Sidi Bel Abbés du **18** juillet **1903**.
[6]- **Bulletin sanitaire**, XXXII, N° **476**, juillet **1937**, p **1264**.
- **L'écho d'Oran**, **12** fév **1911**.[7]
« L'attitude officielle de l'administration de l'Algérie a été au début de chaque épidémie de passer sous silence
les cas d'épidémie : soit par soucis de retarder l'application des mesures sanitaires préjudiciables
au commerce, soit tout simplement pour ne pas aggraver l'affreuse réputation de la colonie. ».
[8]- لقد تأسست هذه الجريدة الأسبوعية **الحكومية يوم 12/ 07/ 1839**،أصبحت تنشر باللغتين الفرنسية والعربية فيما بعد،واختفت سنة **1934**.
[9]- **هلال (عمار)** : الهجرة الجزائرية نحو الولايات العثمانية في المشرق العربي « **1898 – 1918** »
المجلة الثقافية العدد **84** – نوفمبر-ديسمبر **1984**، ص **101**.
[10]- **TREMSAL** (Dr- jean) : Un siècle de Médecine coloniale française en Algérie **1830-1930**, Tunis, j.Alloucio ,2°éd, **1929**, **p 125**.
[11]- **L'écho d'Oran**, le **25** juin **1899**.
« Les médecins représentent l'optimisme colonial au moment où une certaine presse
découragée conteste les choix de l'entreprise coloniale. »
[12]- **COLLOT** (Claude) ; Les institutions de l'Algérie durant la période coloniale (**1830-1962**),
Ed, CNRS-PARIS, OPU-ALGER.**1987**, **p 300**
[13]-**KHIATI** (M- M Professeur de pédiatrie) :Histoire de la médecine en Algérie / Ed ANEP ,Alger , **2000**.
[14]-**ADDI** (lahouari) , De l'Algérie Précoloniale à l'Algérie coloniale «économie et société»,

Alger , ENAL, **1985 , p 74.**
[15]-Registre de délibération du conseil municipal de la C.P.E de Saint Dénis de **Sig, 17 /12/1928.**
[16]-BERQUE (Augustin) : « L'habitation de l'indigène Algérien », in **revue africaine**,**1936, p 98.**
[17]- C.A.O.M-AIX -Registre des Requêtes des Maires du département d'Oran sur l'état d'esprit des indigènes devant du receveur des contributions.
[18]- Le **B**ulletin **O**fficiel du **G**ouvernement **G**énéral **B.O.G.G , 1913-N°2139,2158**).
[19]- B.O.G.G, 1926-N°**2777** ET N°**2787.**
[20]- Ibid,- B.O.G.G n°,**2145. 1913.**
[21]- Délibération Délégation Financière du département d'Oran, **1926.**
[22]- B.O.G.G, op-cit, N°**1926**-N°**2787.**
[23]- Ibid ,page **525.**
[24]- AGERON, Les Algériens Musulmans ,Op-Cit, **p 525.**
[25]- VIOLETTE (Maurice) :L'ALGERIE vivra-t-elle ?éd f/Alcan, paris ,**1931.**
[26]- Rapport au Gouverneur P.Bordes, **assistance publique et hygiène en Algérie**,
Situation au **1°** janvier **1929.**
[27]- VIOLETTE ,Op-Cit, **p 195.**
[28]- BESSAR (Maurice) **:** « La session des délégation financière », in revue de **l'Afrique française**,Juil-Août,**1920**,N° **07**,**p 251.**
[29]- Depont (Octave) : *L'Algérie du centenaire*, Librairie du recueil Sirey, Paris,, **1928.**
[30]- Depont (Octave) : L'hôpital franco-musulman de Paris et du département de la Seine,
Impr. de Douriez-Bataille, **Lille,1935** .